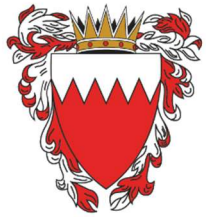

وزارة الصناعة والتجارة

Ministry of Industry
and Commerce

وزارة الصناعة والتجارة
إدارة رقابة الشركات
قسم مكافحة عمليات غسل الأموال

إرشادات حول قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSCR)

فبراير 2023

الفهرس

- ما هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (**UNSCR**)؟ ..... -2-
- من هم الخمسة عشر عضوا في مجلس الأمن للأمم المتحدة؟ ..... -2-
- ما هي أدوار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؟ ..... -2-
- ما نوع الالتزامات التي يحملها قرار مجلس الأمن؟ ..... -3-
- هل هناك أي جهة أخرى غير الأمم المتحدة يمكن أن تفرض عقوبة؟ ..... -3-
- أوروبا ..... -4-
- الدول الفردية ..... -4-
- ما هي أنواع العقوبات التي يمكن فرضها؟ ..... -4-
- العقوبة المالية ..... -4-
- التجارة ..... -5-
- الإرهاب ..... -5-
- نظام عقوبات القاعدة وطالبان ..... -5-
- العقوبات الدبلوماسية ..... -5-
- ما هي العقوبات المالية المستهدفة (**TFS**)؟ ..... -6-
- ما المطلوب والمتوقع من العقوبات المالية المستهدفة لشركتك (**TFS**)؟ ..... -6-
- الغرامات والعقوبات التي قد تواجه شركتك في حالة عدم الامتثال ..... -7-
- الأسئلة الشائعة ..... -8-

ما هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSCR)؟

قرار مجلس الأمن الدولي هو قرار تم تبنيه من قبل أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر؛ هيئة الأمم المتحدة المكلفة "بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

من هم الخمسة عشر عضوا فى الأمم المتحدة مجلس أمن الأمة؟

يتكون المجلس من 15 عضوا موزعين على فئتين:

خمسة أعضاء دائمين: الصين وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة،

وعشرة أعضاء غير دائمين تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين

ما هي أدوار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؟

هناك العديد من الأدوار الرئيسية التي يلعبها مجلس الأمن، ولكن الدور الرئيسي هو الحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم

عندما يتم تقديم شكوى بشأن تهديد للسلام أمامه، يكون الإجراء الأول للمجلس عادة التوصية بأن تحاول الأطراف التوصل إلى اتفاق بالوسائل السلمية. يجوز للمجلس:

- تحدد المبادئ لمثل هذا الاتفاق
- إجراء التحقيق والوساطة في بعض حالات
- إيفاد مهمة
- تعيين مبعوثين خاصين
- الطلب من الأمين العام بذل مساعيه الحميدة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع

عندما يؤدي النزاع إلى أعمال عدائية، فإن الشاغل الأساسي للمجلس هو وضع حد لها في أقرب وقت ممكن. في هذه الحالة، يجوز للمجلس:

- إصدار توجيهات لوقف إطلاق النار يمكن أن تساعد في منع تصعيد الصراع؛

- إيفاد مراقبين عسكريين أو قوة حفظ سلام للمساعدة في تخفيف التوترات ، وفصل القوات المتعارضة ، وإرساء هدوء يمكن فيه السعي إلى تسويات سلمية.

علاوة على ذلك ، يجوز للمجلس أن يختار تدابير الإنفاذ ، بما في ذلك:

- العقوبات الاقتصادية ، وحظر الأسلحة ، والعقوبات المالية والقيود ، وحظر السفر
- قطع العلاقات الدبلوماسية
- الحصار
- أو عمل عسكري مشترك

الشاغل الرئيسي هو تركيز العمل على المسؤولين عن السياسات أو الممارسات التي يدينها المجتمع الدولي ، مع التقليل إلى أدنى حد من تأثير التدابير المتخذة على أجزاء أخرى من السكان والاقتصاد.

ما نوع الالتزامات التي يحملها قرار مجلس الأمن؟

يحتوي قرار مجلس الأمن الدولي على مجموعة من العقوبات التي تعتبر تدابير إنفاذ يستخدمها المجتمع الدولي للحفاظ على السلام والأمن الدوليين أو استعادتهما دون استخدام القوة المسلحة أو العمل العسكري الدولي.

يشمل نطاق العقوبات عقوبات اقتصادية وتجارية شاملة ، فضلاً عن تدابير أكثر استهدافًا ، مثل حظر الأسلحة ، والقيود المالية ، مثل تدابير تجميد الأصول.

هل هناك أي جهة أخرى غير الأمم المتحدة يمكن أن تفرض عقوبة؟

نعم ، هناك جهات دولية أخرى يمكنها فرض عقوبة كما هو موضح أدناه:

أوروبا

في أوروبا ، يصدر الاتحاد الأوروبي ويدير عقوبات مالية وتجارية ، والتي لها تأثير مباشر في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. مرة أخرى ، هذه العقوبات عادة ما تكون أوسع بكثير من تلك التي يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. يمكن العثور على البلدان والأنظمة والكيانات الخاضعة حاليًا لعقوبات الاتحاد الأوروبي على الموقع الالكتروني الخاص بالاتحاد الأوروبي.

الدول الفردية

تصدر الدول الفردية (مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة) أيضًا عقوباتها الخاصة وتديرها، والتي قد تستهدف أيضًا كيانات وأشخاصًا وأنشطة إضافية غير تلك التي تستهدفها الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي.

تفرض الدول / الأقاليم الأخرى أيضًا عقوباتها من جانب واحد والتي يتم فرضها من قبل هيئة معينة. على سبيل المثال في الولايات المتحدة، يدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ("OFAC") التابع لوزارة الخزانة الأمريكية ويفرض عقوبات مالية وتجارية في الولايات المتحدة. تحتفظ وزارة الخزانة الأمريكية بالولاية القضائية على جميع المعاملات بالدولار الأمريكي، وهدفها هو ضمان عدم مشاركة دول أو كيانات أو أفراد خاضعين للعقوبات بشكل غير لائق في معاملات مقومة بالدولار الأمريكي. مكتب مراقبة الأصول الأجنبية هو استباقي للغاية ومجتهد في تطبيق سياسة الولايات المتحدة ويحتاج الاشخاص إلى التفكير بعناية شديدة في تأثير أي عقوبات أمريكية على أنشطتهم التجارية. بعض العقوبات الأمريكية أبعد مدى من العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي.

يتم نشر البلدان والأنظمة والكيانات الخاضعة حاليًا لعقوبات الولايات المتحدة على الموقع الالكتروني لوزارة الخزانة الأمريكية تحت قسم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

ما هي أنواع العقوبات التي يمكن فرضها؟

العقوبة المالية:

تعمل العقوبات المالية بعدة طرق يمكن أن تتراوح بين الحظر المفروض على جميع المعاملات بما في ذلك المعاملات المالية ، وغالبًا ما تفرض العقوبات المالية أيضًا حظرًا على إتاحة الأموال أو الموارد الاقتصادية لكيانات أو أفراد معينين.

عادة ما تكون هذه العقوبات مصحوبة بمتطلبات لتجميد أموال و / أو أصول الحكومات أو الكيانات أو الأفراد الموجودين في تلك المنطقة (وإخطار السلطات المختصة بذلك).

التجارة:

قد يكون للعقوبات المفروضة على التجارة مع بلد معين تطبيق عام مثل حظر التصدير / الاستيراد (وعادة ما ترتبط هذه العقوبات بشكل وثيق بالعقوبات المالية التي تحظر جميع المعاملات المتعلقة بذلك البلد). وكبديل لذلك ، قد يتم حظر التعامل في سلع معينة من دول معينة مثل النفط أو الأخشاب أو الماس أو الأسلحة.

تحظر العقوبات التجارية أيضًا التجارة في بعض السلع والمواد، وكذلك جميع الأنشطة المتعلقة بهذه التجارة.

الإرهاب:

هناك عقوبات محددة معمول بها تهدف إلى منع الإرهاب. أصبح قرار للأمم المتحدة في عام 2001 ملزمًا لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمنع أعمال الإرهاب في جميع أنحاء العالم. يدين القرار الإرهاب ويطالب الدول الأعضاء برفض الدعم المالي للمتورطين في الإرهاب أو الداعمين له. بالإضافة إلى ذلك ، يفرض القرار تبادل المعلومات حول الإرهابيين بين الحكومات.

نظام عقوبات القاعدة وطالبان:

هناك نظام عقوبات منفصل للقاعدة وطالبان ، حيث يخضع الإرهابيون الرئيسيون والأفراد والكيانات المرتبطون بالنشاط الإرهابي لتدابير محددة منفصلة تفرضها قرارات الأمم المتحدة (وكذلك الإجراءات التي تفرضها دول فردية ، مثل الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على سبيل المثال).

العقوبات الدبلوماسية:

قد يتم تطبيق عقوبات دبلوماسية من قبل دولة ضد دولة أخرى (أي عقوبات أحادية الجانب) ويمكن أن تشمل طرد الدبلوماسيين من بلد ما ، وقطع العلاقات الدبلوماسية ، وتعليق الزيارات الرسمية ، وفي حالات أقل تكرارًا ، مقاطعة الأحداث الرياضية و / أو الثقافية.

ما هي العقوبات المالية المستهدفة (TFS)؟

مصطلح **العقوبات المالية المستهدفة** على النحو المحدد من قبل مجموعة العمل المالي (FATF) "يعني كل من تجميد الأصول والمحظورات لمنع إتاحة الأموال أو الأصول الأخرى ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، لصالح الأشخاص والكيانات المحددة" كأفراد أو كيانات مدرجين في قرارات مجلس الأمن كما هو موضح أعلاه.

ما المطلوب والمتوقع من العقوبات المالية المستهدفة لشركتك (TFS)؟

هناك مجموعة من المتطلبات والالتزامات التي يجب أن تتبناها شركتك لكي تمتثل للمتطلبات والالتزامات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة الموضحة أدناه

1) يجب على شركتك إنشاء وصيانة أنظمة وضوابط فعالة لضمان الحفاظ على المراقبة المستمرة لقائمة العملاء الخاصة بك
2) يجب على شركتك اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للامتثال للقرارات أو العقوبات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتطبيقها فور استلامها من وزارة الصناعة والتجارة.
3) يتعين على شركتك إجراء اختبار على الفور وفقًا لقائمة قرار مجلس الأمن وإخطار وزارة الصناعة والتجارة بشأن أي نتائج.
4) يجب أن يحتوي الإخطار إلى وزارة الصناعة والتجارة على معلومات حول الفرد أو المنظمة المدرجة في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كالتالي:

(أ) القيام بنشاط ما أو على وشك القيام به

(ب) امتلاك أو على وشك امتلاك أموال أو أصول أخرى

(ج) القيام أو على وشك القيام بأي أعمال أخرى سواء كانت ناشئة عن ما يتعلق بالنقاط (أ) أو (ب)

(د) أي عميل من قائمة العملاء الخاصة بك يتصرف أو يتعامل أو يُجري معاملات لصالح شخص أو نيابة عنه حيث يشكل هذا العمل أو الاحتفاظ أو التعهد أو قد يشكل انتهاكًا لعقوبة أو قرار ذي صلة صادر عن أمن الأمم المتحدة مجلس.

(5) يجب على شركتك التأكد من أن الإخطار المنصوص عليه في النقطة (4) أعلاه يتضمن المعلومات التالية:

(أ) وصف النشاط ذي الصلة كما هو مذكور أعلاه في النقطة (4) (أ) (ب) (ج) (د)

(ب) الإجراء المقترح اتخاذه أو الذي اتخذه الشخص المعني فيما يتعلق بالمسائل المحددة في الإخطار.

(6) يجب أن تتبنى شركتك برنامجًا تدريبيًا للتأكد من أن جميع الموظفين المعنيين على دراية بهذه المتطلبات ويمكنهم تطبيقها بشكل صحيح.

(7) عند استلام التعميم من وزارة الصناعة والتجارة ، يجب على شركتك إبلاغ عدم وجود تطابق ، في حالة عدم اكتشاف نتائج إيجابية بعد البحث في سجلات شركتك، كما يجب أن يتم الرد على الفور دون تأخير.

(8) يجب على شركتك تحديث قاعدة البيانات والسياسات والإجراءات الداخلية ليعكس التغييرات في الأسماء المدرجة في قرارات مجلس الأمن الدولي.

الغرامات والعقوبات التي قد تواجه شركتك في حالة عدم الامتثال.

المرسوم رقم 4 لعام 2001 بشأن منع وحظر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعديلاته، ينص في المادة 3 على أن أي شخص يرتكب جريمة غسل الأموال أو يحاول أو يشارك فيها يتعرض للسجن لمدة لا تزيد عن سبعة (7) سنة وغرامة لا تتجاوز مليون دينار بحريني (1،000،000 دينار بحريني / -). في الحالات التي يتم فيها ارتكاب جريمة غسل الأموال من قبل شخص اعتباري وبغض النظر عن مسؤولية أي شخص طبيعي، يكون الشخص الاعتباري عرضة لعقوبة بغرامة منصوص عليها في هذا القانون بالإضافة إلى مصادرة الأموال موضوع الجريمة. بالإضافة إلى الغرامات والعقوبات المذكورة أعلاه، ستظل شركتك عرضة لمزيد من العقوبات الإدارية في حالة اكتشاف عدم الامتثال.

الأسئلة الشائعة

هل أنا محمي إذا أبلغت عن أي نتائج؟

نعم،إذا تم تقديم التقرير إلى السلطات، فلن تتحمل أي مسؤولية أو مساءلة وفقًا لأحكام القانون.

أين يمكنني الإبلاغ عن أي نتائج؟

يجب تقديم التقارير إلى إدارة رقابة الشركات وكذلك المركز الوطني للتحريات المالية بوزارة الداخلية.

يمكن إرسال التقارير إلى الجهات المعنية عبر قنوات التواصل أدناه

وزارة الصناعة والتجارة

البريد الالكتروني: str@moic.gov.bh

الفاكس :17550836

ص.ب :60669 المنامة - مملكة البحرين

المركز الوطني للتحريات المالية

البريد الالكتروني: STR@bahrainfiu.gov.bh

الفاكس :17715502

ص.ب :26998 المنامة - مملكة البحرين –

إذا كان لدي أي استفسارات ، بمن أتصل؟

إذا كانت هناك حاجة إلى أي معلومات أو توضيحات إضافية أو لأي نوع من الاستفسارات ، فيرجى زيارة قسم مكافحة عمليات غسل الأموال بوزارة الصناعة والتجارة في مرفأ البحرين المالي – مبنى بوابة المرفأ – الطابق الثاني بالعاصمة المنامة، أو التواصل معنا عبر قنوات الإتصال التالية:

فاكس رقم: 17550836

البريد الالكتروني: aml_awareness@moic.gov.bh

ص.ب :60669 المنامة - مملكة البحرين.